مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القصيم، المجلد (٩)، العدد (١)، ص ص ٣٩-٨١، (محرم ١٤٣٧هـ/أكتوبر ٢٠١٥م)

التجارة الزراعية العربية البينية
(دراسة حالة بعض الصادرات الزراعية المصرية)

أسامة أحمد البهنساوى[١]، و سالي إبراهيم عبد الجليل العوضي[٢]
١ كلية الزراعة بالقاهرة، جامعة الأزهر
٢ كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم

ملخص البحث. يهدف البحث إلى التعرف على الوضع الراهن للتجارة البينية الزراعية في الوطن العربي والعوامل المؤثرة في إمكانيات تنميتها وذلك من خلال دراسة أهم مؤشرات التجارة البينية الزراعية العربية، ودراسة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في أهم الأسواق العربية كمؤشر لإمكانيات تطوير التجارة البينية الزراعية العربية والتنمية الزراعية. ويمكن بلورة المشكلة البحثية في التساؤل التالي" كيف يمكن تطوير التجارة الزراعية العربية البينية وزيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق العربية ؟". ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والتطبيقي للمتغيرات المدروسة، وتقدير بعض المرونات السعرية للصادرات مثل المرونة السعرية والسعرية التقاطعية والمرونة الإنفاقية وتقدير نموذج الطلب الأمثل للصادرات من السلع محل الدراسة. وقد أشارت النتائج الى أن الإنتاج الزراعي العربي لا يزال عاجزاً عن تحقيق الأهداف الأساسية التي تركز على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية في الدول العربية، كما أوضح البحث من خلال نموذج الطلب الأمثل على الأرز في السوق الليبي والبطاطس في السوق اللبناني والبصل في السوق السعودي إمكانية زيادة القدرة التنافسية لتلك المحاصيل في الأسواق العربية، ويوصي البحث بضرورة اتباع سياسات سعرية تأخذ في الاعتبار الأسعار التنافسية للدول المتنافسة في تلك الأسواق وكذلك النسبة المخصصة من الدخل للإنفاق على هذه السلع في الدول العربية المستوردة بما يحقق زيادة كفاءة التجارة البينية الزراعية العربية على حساب الواردات من تلك السلع من الدول غير العربية.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية الزراعية العربية، الميزان التجاري الزراعي العربي البيني، نموذج الطلب الأمثل، كفاءة التجارة.

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التحولات الاقتصادية الهامة على المستوى العالمي، والتي من أبرزها قيام منظمة التجارة العالمية، واتجاه دول العالم إلى التكتل والاندماج اقتصاديا بأشكال مختلفة، حيث تعتبر التكتلات الاقتصادية إحدى سمات الاقتصاد العالمي الجديد، كما تعتبر الثورة التكنولوجية التي حدثت في مجال الاتصالات والمعلومات متغيرا هاما في تفعيل وتسهيل التجارة بين دول العالم.

لقد نشأت منظمة التجارة العالمية لتحقيق المزيد من حرية التجارة، وإزالة كافة المعوقات والحواجز التي تعيق من حرية التجارة، كما تعمل المنظمة على المحافظة على مصالح الدول وبعضها البعض من خلال تسهيل التجارة على أساس المفاوضات متعددة الأطراف. ونتيجة لقيام المنظمة اتجهت معظم دول العالم إلى الدخول في تكتلات اقتصادية دولية أو عقد اتفاقيات مع هذه التكتلات نتيجة اتساع السوق، وبالتالي الاستفادة من مزايا السوق الكبير التي تعجز الدول منفردة عن تحقيقها إلا من خلال الاندماج في تكتلات اقتصادية وعقد الاتفاقيات مع التكتلات الأخرى، حيث أصبح التطور الاقتصادي الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين يعتمد على التفاعل بين متغيرين أساسيين هما الاتجاه نحو المزيد من العولمة، والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي.

ولقد تأثر أداء الاقتصادات العربية منذ عام ٢٠١١ م بعدد من العوامل الرئيسية (مختار، ٢٠١٤)، من أهمها الأحداث المصاحبة للتحولات السياسية التاريخية التي شهدها عدد من الدول، وهي تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن. وامتدت تداعيات هذه الأحداث لتطال معظم الاقتصادات العربية الأخرى. ولقد أدت هذه التطورات إلى تراجع غير مسبوق في الإنتاج والصادرات والسياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع تحويلات العاملين بالخارج، الأمر الذي أدى بدوره إلى انكماش اقتصادات معظم الدول التي شهدت هذه الأحداث بمعدلات ملحوظة خلال عام ٢٠١١ م، وإن اختلف الأداء من دولة إلى أخرى.

أما الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط، وهي دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق، فقد سجلت معدلات نمو عالية في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠١١م. في المقابل تأثرت الدول العربية الأخرى خاصة الأردن ولبنان والمغرب سلبا بتراجع مستويات الطلب والنشاط الاقتصادي في الدول الأوروبية بالإضافة إلى تأثرها بالأحداث السياسية في المنطقة.

وكمحصلة للتطورات آنفة الذكر ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي ٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٠ م إلى نحو ٢,٣٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٢ م، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة ١٨,٠٪، مقابل ١٥,٥٪ في العام السابق. وزاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلى الإجمالي من ٥٨٤٢ دولار إلى ٦٧٣١ دولارخلال الفترة نفسها.

من ناحية أخرى تمثل التجارة الخارجية الكلية والتجارة الزراعية والبينية أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي بالنسبة لجميع دول العالم بشكل عام وللدول العربية بشكل خاص، حيث يتم من خلالها تبادل الصادرات، كما تعتمد بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا والمغرب على حصيلة هذا الجانب من الصادرات في توفير بعض أو جزء من واردات السلع والمنتجات الغذائية التي لا تتوافر محليا، وقد أشارت العديد من الدراسات (الاسرج،٢٠١٠؛مخزومي،٢٠١٢)، إلى إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي في تجارة المحاصيل الزراعية بين الدول العربية وذلك من خلال الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في إنتاج تلك المحاصيل الزراعية، وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠١٣م إلى أن قيمة الصادرات الزراعية العربية عام ٢٠١٢م بلغت حوالي ١٧,٨مليار دولار، بارتفاع قدره حوالي ٥,٢٪، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية حوالي ٧٦,٣ مليار دولار بارتفاع قدره ١٤,٥٪، وقد أدى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الواردات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي ٤٩,٨

مليار دولار عام ٢٠١١م إلى حوالي ٥٨,٦ مليار عام ٢٠١٢م، وبنسبة تقدر بحوالي ١٧,٧٪ وهي نسبة عالية جداً تقارب مستوياتها خلال الأزمة الغذائية العالمية عام ٢٠٠٨م. ويعود سبب ارتفاع نسبة العجز إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٠٪، وانخفاض الإنتاج الزراعي لعدد من السلع الأساسية في الدول العربية. وبالنظر لزيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من معدل نمو الصادرات الزراعية فقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من حوالي ٢٥,٤٪ عام ٢٠١١م، إلى حوالي ٢٣,٣٪ في عام ٢٠١٢م ففي جانب تطور الصادرات الزراعية شهدت صادرات الدول العربية ذات الإمكانات التصديرية نمواً في قيمة صادراتها الزراعية، وتراوح ذلك بين ١,٥٪ و ٩,١٪ في سوريا ومصر وتونس والمغرب والسعودية والإمارات. وقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية المصدرة حيث بلغت قيمة صادراتها حوالي (٤,٧مليار دولار)، تليها الإمارات حوالي (٣,٦مليار دولار)، والمملكة المغربية حوالي (٢ مليار دولار)، والسعودية وتونس حوالي (١,٣ مليار دولار لكل منهما)، ويعود ذلك إلى تنوع السلع المصدرة من هذه الدول، والتوسع في إعادة التصدير في الإمارات، بينما انخفضت الصادرات الزراعية في كل من السودان وليبيا بنسبة حوالي ٥,٨٪و ١,٨٪ على التوالي، بسبب تدنى الإنتاج.

وقد سجلت الواردات الزراعية العربية عام ٢٠١٢م بالمقارنة مع العام السابق زيادة في بعض الدول العربية المستوردة الرئيسية، إذ تصدّرت السعودية الدول العربية في قيمة وارداتها حيث بلغت حوالي ١٢,٥ مليار دولار أي بنسبة ١٤,٦٪، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٤,١٪ (١٠,٧مليار دولار)، ومصر١٤,٣٪ (٨,٧ مليار دولار)، والجزائر بنسبة١٨,٩٪ (٧,٧ مليار دولار)، والعراق بنسبة١٨,١٪ (٥,٢ مليار دولار) والمغرب بنسبة ٢٦,٤٪ (٤,٨ مليار دولار). وبالمقابل سجلت الواردات الزراعية في البحرين تراجعاً بلغ ٦,٨٪، بينما حافظت سوريا على مستوى وارداتها لعام ٢٠٠٩م تقريباً.

مشكلة البحث

على الرغم من توافر مصادر الثروة الطبيعية اللازمة للزراعة في الوطن العربي من موارد أرضية ومائية وبشرية، إلا أن ذلك لم ينعكس على حجم أو قيمة الصادرات العربية الزراعية سواء الإجمالية أو البينية منها، حيث تشير الإحصاءات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي عاما بعد آخر، حيث زاد هذا العجز من حوالي ٣٧,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧م إلى حوالي ٤٩,٨ مليار دولار عام ٢٠١١م، ثم إلى حوالي ٥٨,٦ مليار دولار عام ٢٠١٢م. وبالرغم من إدراك صانعي السياسات الاقتصادية العربية لأهمية العمل العربي المشترك، ومحاولاتهم تجسيد هذا الإدراك في إصدار العديد من القرارات الاقتصادية عبر المؤسسات العربية المعنية بذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية قبل أكثر من نصف قرن من الزمن، في محاولة لمواجهة التجمعات والتكتلات الاقتصادية العالمية التي تزداد قوتها الاقتصادية من آن لآخر، إلا أن هذه القرارات لم تنجح في مواكبة استمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي حيث إن قيمة الصادرات الزراعية العربية عام ٢٠١٢م بلغت حوالي ١٧,٨مليار دولار، بارتفاع قدره حوالي ٥,٢٪ عما كانت عليه عام ٢٠١١م، بينما بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية حوالي ٧٦,٣ مليار دولار بارتفاع قدره ١٤,٥٪ عما كانت عليه عام ٢٠١١م، وهنا تتمثل المشكلة البحثية في السؤال التالي: "كيفية تطوير التجارة الزراعية العربية البينية وزيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق العربية ؟"

هدف البحث

يستهدف البحث بصفة رئيسية التعرف على الوضع الراهن للتجارة البينية الزراعية في الوطن العربي والعوامل المؤثرة في إمكانيات تنميتها وفقا لاتفاقية التجارة العالمية وذلك من خلال دراسة بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي المتعلقة بالإنتاج الزراعي وهى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية ومتوسط نصيب الفرد منها والتوزيع القطاعي للناتج المحلى الإجمالي للوقوف على نصيب الناتج الزراعي منه، وكفاءة استغلال الموارد الأرضية الزراعية في الوطن العربي،

وتطور الإنتاج من المحاصيل الزراعية الأساسية، وأهم مؤشرات التجارة البينية الزراعية العربية، ثم دراسة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية إلى أهم الأسواق العربية كمؤشر لإمكانيات تطوير التجارة البينية الزراعية العربية.

الأدبيات البحثية

قام "بوثلجة وميلود" في عام ٢٠١١م بدراسة استهدفت تحليل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠ وأوضحت الدراسة انخفاض نسبة التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة الكلية العربية حيث تتراوح بين ٩-١٠٪ على الرغم من الاتفاق بين الدول العربية على إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ابتداء من عام ٢٠٠٥م وأن الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجاره السلع وأوصت الدراسة بإنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة العربية في كل دولة عربية والتزام الدولة الأعضاء بتنفيذ الاتفاقيات والقرارات المتخذة وإزالة كل القيود والعقبات غير الجمركية، والعمل بشكل منسق من أجل توفير بيانات عن السوق وفرص التصدير والاستيراد والخدمات الملحقة من نقل وتخزين وتسويق وغيرها والإسراع بإقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية بحيث يكون هناك تعريفه موحده لكل الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية مع العالم الخارجي وجعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا وشفافية من أجل العمل على إزالتها وبالإضافة إلى تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية العربية وضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال مترافقة بالبيئة التشريعية والقانونية.

وقام "الفرس" في عام ٢٠٠٩م بدراسة استهدفت تحليل واقع التكامل العربي ومدى فاعلية الاستثمارات البينية العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) وأوضحت الدراسة انخفاض مساهمة التجارة البينية العربية في إجمالي قيمة التجارة الخارجية للدولة العربية حيث لم تتجاوز٩,٣٪ وأن الإمارات تعتبر أكبر مصدر للاستثمارات إلى الدول العربية بقيمة بلغت ٤,٨ مليار دولار واحتلت قطر المرتبة الأولى من

بين الدول النفطية العربية في الصادرات البينية العربية بنسبة بلغت نحو ٧,٦٪ من إجمالي قيمة الصادرات البينية العربية للدول النفطية يليها عمان بنسبه بلغت نحو ١,٥٪ في حين احتلت الإمارات المركز الأخير بنسبة بلغت حوالي ١٪ وبينت الدراسة أن أكثر التحديات أمام تطور التجارة البينية العربية تتمثل في تردد الدولة العربية من الانفتاح مع بعضها واستمرار سيطرة القطاع الحكومي على النسبة الأكبر من المواد الخام وعناصر الإنتاج وتوظيف العمالة الوطنية والتدخل في معظم الأنشطة الاقتصادية وعدم وجود قاعدة مؤسسية عربية في اتخاذ القرارات الاقتصادية مما ينتج عنه تعثر جهود التكامل العربي. وأوصت الدراسة بتغليب المصالح الاقتصادية للدول العربية على الخلافات السياسية والاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، وتقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي، وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيع الاستثمار.

وفي دراسة قامت بها "المحالي" في عام ٢٠٠٨م استهدفت قياس العوامل المؤثرة في التجارة البينية لعينة من الدول العربية شملت دول الأردن، مصر، العراق، سوريا، لبنان ودول الخليج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم التجارة البينية وكل من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الأسعار وحجم السكان، بينما كانت عكسية مع حجم التجارة الخارجية مع العالم الخارجي، والمتغير الوهمي المعبر عن العوامل الأخرى التي لم تتمكن الدراسة من قياساتها، وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٪ يؤدي إلى زيادة التجارة البينية بنحو ١,٨٪ أما زيادة عدد السكان بنحو ١٪ تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بنحو ٠,٤٢٪ بينما زيادة التجارة الخارجية مع العالم الخارجي بنحو ١٪ يؤدي إلى انخفاض التجارة البينية بنحو ٠,٠٦٪. وأوصت الدراسة برفع معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية، ومحاولة العمل على تقليل التفاوت الكبير في مستويات الدخل الفردي بين الدول العربية، وزيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية

للاقتصاديات العربية، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنسيق سياسات الدول العربية تجاه التكتلات الاقتصادية الدولية.

وقام "الجزار" في عام ٢٠٠٨م بدراسة استهدفت تحليل تطور التجارة البينية العربية وسبل مواجهة معوقاتها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، وأوضحت الدراسة أن التجارة البينية العربية للسلع لم تزد عن نحو ٩,٤٪ من إجمالي قيمة التجارة الخارجية للدول العربية، وأن التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغت نحو ٦٪ وأن السعودية تعتبر أكبر دولة مساهمة في التجارة البينية العربية إذ بلغت صادراتها للدول العربية نحو ٤٠٪ من إجمالي الصادرات البينية العربية وأن وارداتها من الدول العربية بلغت نحو ١٤,١٪ من إجمالي الواردات البينية العربية، وأشارت الدراسة إلى أن أهم أسباب تدني التجارة البينية العربية يتمثل في عدم توفر سياسة قومية عربية للتصنيع، وعدم وجود شبكة مواصلات نقل عربية جيدة وتباين التعريفات والقيود الجمركية وتعقيد الإجراءات والممارسات الجمركية وإجراءات النقل، وأوصت الدراسة بضرورة إزالة المعوقات غير الجمركية وتفعيل تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووضع نظام لتحفيز المستهلك العربي لشراء المنتجات العربية وتحسين وتطوير وسائل النقل العربي وتوفير المعلومات التجارية وتحرير تدفقات الاستثمارات العربية البينية.

وقام "الشايب" بدراسة في عام ٢٠٠٧م استهدفت استعراض وتحليل الوضع الراهن للتجارة الكلية والزراعية العربية والتعرف على أهم العوامل المحددة للتجارة البينية العربية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٤)، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإزالة المعوقات غير الجمركية بين الدول العربية وتسهيل إجراءات النقل بين الدول العربية، وتوفير المعلومات التسويقية وتبادلها بين الدول العربية، وإعادة النظر بجديه في التنسيق بين الدول العربية في هياكلها الإنتاجية بما يضمن زيادة عدد السلع المتبادلة بين الدول العربية.

وقامت "الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا" في عام ٢٠٠٧م بدراسة استهدفت تحليل كفاءة التجارة البينية

للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٥)، وأوضحت نتائج الدراسة أن إسهام التجارة البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إجمالي قيمة التجارة للدول الأعضاء بالمنطقة تراوحت بين ٩,٢٪ عام ١٩٩٨م ونحو ٩,٨٪ عام ٢٠٠٥م وباستبعاد المواد الخام والوقود المعدني من التجارة البينية للمنطقة، فإن هذه النسبة تنخفض إلى نحو ٧٪ وأرجعت الدراسة انخفاض التجارة البينية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى القيود غير الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء وعدم وجود خطوط ملاحيه تربط بين المشرق العربي بالمغرب العربي بانتظام وعدم التزام بعض الدول الأعضاء بتطبيق ما يصدر من قرارات وأحكام المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالإضافة إلى غياب الشفافية والمعلومات للتعامل التجاري بين الدول الأعضاء وأوصت الدراسة بتبسيط الإجراءات الحدودية بين الدول الأعضاء وتطبيق بعض الوسائل التكنولوجية الفاعلة في إنهاء إجراءات منح تأشيرات الدخول بين الدول الأعضاء والالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية المتعلقة بشهادات المنشأ والجهات التي تعتمدها لضمان سرعة وتسهيل الإجراءات.

المنهج البحثي ومصادر البيانات

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والتطبيقي للمتغيرات المدروسة، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة مثل الانحدار المتعدد وبعض المعادلات الرياضية في تقدير بعض المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة لتقييم أداء التجارة الخارجية والتجارة البينية العربية مثل نسبة تغطية الصادرات للواردات، الميل المتوسط للتصدير، الميل المتوسط للاستيراد ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وتقدير بعض المرونات السعرية للصادرات مثل المرونة السعرية والسعرية التقاطعية والمرونة الإنفاقية وتقدير نموذج الطلب الأمثل للصادرات (AIDS) Almost Ideal Demand System من السلع محل الدراسة.

تعتبر دراسة النماذج السوقية من أهم الدراسات المستخدمة في تقدير الآثار المترتبة على تغير السعر التصديري لسلعة ما لدولة معينة على الأسعار التصديرية لنفس السلعة للدول المنافسة في سوق معين. وقد اعتمدت عليها كثير من الدول في وضع وتعديل سياساتها التجارية الخارجية والسياسات الداخلية المرتبطة بها(Quieti, 2013). ويعتبر نموذج (AIDS) الذي وضعه (Deaton, 1980) من أشهر النماذج الاقتصادية شيوعاً، حيث يستخدم في دراسة المنافسة السعرية من خلال تقدير أثر التغير في النصيب السوقي لسلعة ما عند تغير إنفاق السوق المستوردة على وارداتها منها. حيث يعتمد هذا النموذج على تقدير العلاقة الانحدارية المتعددة بين النصيب السوقي لسلعة دولة ما في السوق المستوردة كمتغير تابع، والسعر التصديري لتلك الدولة، والدول المنافسة لها في نفس السوق، وكذلك الإنفاق الكلى للدولة المستوردة على وارداتها من السلعة والمعدل بالرقم القياسي للأسعار. ويأخذ نموذج AIDS الصيغة التالية:

$$W_i = A_i + \sum_{j=1}^{n} Y_{ij}\, Lin\, P_j + B_i\ Lin\,(\frac{M}{P})$$

حيث:

Wi : تمثل النصيب السوقي للدولة المصدرة للسلعة في السوق المستوردة (أي النسبة المئوية للنصيب السوقي للدولة المصدرة للسلعة من إجمالي واردات الدولة المستوردة).

Ai : تمثل ثابت المعادلة الذي يمثل النصيب السوقي للدولة المصدرة عندما تكون قيمة كل من السعر التصديري للدولة المصدرة، والإنفاق على الواردات للدولة المستوردة تساوي الصفر.

Pj : هي الأسعار التصديرية للدول المتنافسة في السوق المستوردة.

M : هي قيمة الإنفاق الكلي على واردات السلعة للسوق المستوردة.

P : الرقم القياسي لأسعار واردات السلعة (Ston's Price Index).

وتستخدم المعادلة التالية لحساب مرونات الطلب على الواردات من كل سلعة في كل سوق وفقاً لنتائج AIDS:

$$e_{ij} = S_{ij} + \frac{Y_{ij}}{W_i} - B_i \frac{W_j}{W_i}$$

حيث:

eij : قيمة مرونة الطلب السعرية.

Sij : هي قيمة معامل (Koronecker Delta) وتساوى واحد عندما i = j، وصفر فيما عدا ذلك.

Yij : تمثل قيمة المعاملات المقدرة للأسعار التصديرية.

Wi : تمثل النصيب السوقي للدولة i.

Bi : قيمة معامل الانحدار المقدر.

كما تم استخدام المعادلة التالية لحساب قيمة المرونة الإنفاقية Mi للسوق المستوردة:

$$M_i = \frac{B_i}{W_j} + 1$$

تم الاعتماد في هذا البحث على البيانات الثانوية من مصادرها مثل النشرات الدورية والاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية) وقاعدة البيانات الالكترونية EUROSTAT، الموقع الرسمي الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة www.fao.org.

ويتكون البحث من أربعة أجزاء رئيسية بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، الجزء الأول من الدراسة يتناول الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي ويناقش الجزء الثاني الموارد الزراعية في الوطن العربي، أما الجزء الثالث من الدراسة يتناول أهم مؤشرات التجارة البينية الزراعية العربية بينما يمثل الجزء الرابع من الدراسة المكون الرئيسي لهذا البحث من حيث تحليل البيانات والنتائج والتوصيات فيتناول القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في بعض الأسواق العربية.

نتائج البحث ومناقشتها

أولا: الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي

تشير إحصاءات صندوق النقد العربي (٢٠١٣) إلى أن الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية ككل بلغ خلال عام ٢٠١٢م حوالي ٢٣٦٥ مليار دولار محققا بذلك معدل نمو بحوالي ١٨٪ بالأسعار الجارية، بالمقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي ١٥,٥٪ عام ٢٠١١م وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً وارتفاع عائدات صادرات الدول العربية المصدرة له (فاضل،٢٠١١)،حيث ألقت الأحداث والتطورات التي عرفتها المنطقة ككل وبعض الدول العربية بشكل خاص بظلالها على الأداء الاقتصادي لهذه الدول فمن جانب التطورات في المنطقة، أثرت بعض التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بالعرض والطلب مثل توقف إنتاج وتصدير النفط في ليبيا، كما تأثرت كل من تونس ومصر والبحرين وليبيا واليمن وسوريا بالأحداث والتغيرات السياسية العميقة التي شهدتها تلك الدول، وتأثرت بقية الدول العربية بتلك الأحداث بشكل غير مباشر. ولما كانت تلك الأحداث والتطورات قد أثرت على الدول العربية بشكل متفاوت فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة سجل انخفاضًا من ٤,٦٪ عام ٢٠١١م إلى ٢,٤٪ عام ٢٠١٢م وذلك نتيجة تراجع الناتج في عدد من الدول العربية التي شهدت تغيرات سياسية وعدم استقرار خلال نفس العام، إضافة إلى زيادة

الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، على خلفية زيادة الطلب المحلي خاصة في الدول المصدرة للنفط وتأثر إنتاج السلع والخدمات في الدول العربية التي شهدت الأحداث المذكورة، وتظهر تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية عام ٢٠١٢م، التباين الواضح في الأداء بين الدول النفطية وغير النفطية من ناحية، والدول التي شهدت حالة من عدم الاستقرار وبقية الدول العربية من ناحية أخرى.

من ناحية أخرى شهدت الدول العربية خلال عام ٢٠١٢م تحسنا في مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام ٢٠١١م باستثناء ليبيا وسوريا والسودان واليمن. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية ككل بالأسعار الجارية من حوالي ٥٨٤٢ دولار للفرد عام ٢٠١١م إلى حوالي ٦٧٣١دولار عام ٢٠١٢م، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو ١٥,٢٪ مقارنة بحوالي ١٢,٨٪ في عام ٢٠١٠م. وسجل العراق أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال عام ٢٠١١م بلغ حوالي ٣٥,٤٪، يليه الكويت والسعودية وقطر والجزائر، بمعدلات نمو بلغت حوالي ٣٠,١٪، ٢٧,٢٪، ٢٥,١٪، ١٩,٥٪ على التوالي بفضل الزيادة الكبيرة في عوائد الصادرات النفطية. وحققت بقية الدول (باستثناء ليبيا وسوريا والسودان واليمن) معدلات نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج تراوحت بين ١٨,٤٪ في عمان، ١,٢٪ في المغرب، وزاد تباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية في عام ٢٠١٢م بالمقارنة مع السنوات الثلاث السابقة حيث بلغ أعلى متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر، حوالي ١١٦ ضعف أدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج في جزر القمر عام ٢٠١٢م.

وبدراسة التوزيع القطاعي للناتج المحلى الإجمالي يتبين ضآلة وتدهور الأهمية النسبية لقيمة الناتج المحلي لقطاع الزراعة من الناتج المحلى الإجمالي للوطن العربي، حيث انخفضت من حوالي ٧,٨٪ كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى حوالي ٦,١٪ كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، ثم إلى حوالي ٥,٦٪ فقط عام ٢٠١٢م وذلك على الرغم من زيادة معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العربي من حوالي ٤,٨٪ خلال الفترة

(٢٠٠٠-٢٠٠٥) إلى حوالي ٨,٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠) ثم انخفض مرة أخرى إلى ٦,٧٪ خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٢). وربما يرجع ذلك إلى زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث ارتفعت حصته في الناتج من ٣٥,٥٪ عام ٢٠١١م إلى ٤٠,٧٪ عام ٢٠١٢م، وكان ذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الجارية بنسبة ٣٥,٢٪، على إثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى قياسي عام ٢٠١٢م، كما جاء قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١,١٪، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٩٪.

ثانيا: الموارد الزراعية في الوطن العربي

يعتبر القطاع الزراعي في الدول العربية بصورة عامة من القطاعات الحيوية نظراً لإسهاماته في توفير المدخلات الإنتاجية الوفيرة للصناعات الغذائية والصناعات الأخرى، ويستوعب حوالي ربع حجم القوى العاملة، إلى جانب أنه المصدر الرئيسي لإعالة غالبية السكان في العديد من الدول العربية. وتمثل مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعليا في الدول العربية عام ٢٠١٢م حوالي ٢٧٪ من مساحة الأراضي القابلة للزراعة والبالغة حوالي ١٩٧ مليون هكتار. وتمثل الزراعة المطرية حوالي ٥٦٪ من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية. وتقدر القوى العاملة في الزراعة عام ٢٠١٢م بحوالي ٢٥,٣ مليون نسمة أي بنسبة ٢٢,٣٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، وتمثل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة أكبر تحدي يواجه النشاط الزراعي. وبلغ نصيب العامل الزراعي في عام ٢٠١٢م من الناتج الزراعي حوالي ٤٩٢٥ دولاراً، كما يتراوح دخله بين ٢٠٪ و٣٠٪ من متوسط مستوى دخل العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد سجل الإنتاج النباتي نمواً بنسبة ٣,١٪ عام ٢٠١٢م كما توضح ذلك قاعدة بيانات صندوق النقد العربي. ويرجع سبب هذا التحسن في الأداء إلى تحسن مستوى إنتاج المحاصيل وفي مقدمتها الحبوب نظراً للظروف المناخية المواتية في الدول العربية الزراعية

الرئيسية، والسياسات الزراعية في تلك الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

تعتبر الزراعة المعتمدة على الأمطار هي الأكثر انتشاراً في الدول العربية (Boughanmi and John, 2009)، إذ تشكل حوالي ٥٦٪ من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل ١٨,٦٥٪ للأراضي الزراعية المروية و ٢٧,٣٪ للأراضي المتروكة دون استغلال. كما أن هناك تفاوت كبير في المساحات القابلة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، حيث يتركز الجزء الأكبر منها في السودان إذ تبلغ حوالي ٦٧ مليون هكتار، وتعتبر مجالات توسيع الرقعة المزروعة (التوسع الأفقي) كبيرة، إذ يمكن مضاعفة المساحة المزروعة حالياً تبعاً للسياسات والخطط والاستثمارات الزراعية وكفاءة وفعالية أداء الإدارات والهيئات المسؤولة الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب استئناف أعمال استصلاح واستكمال حصر ومسح الموارد على المستويين القطري والقومي، ودراسة خصائص تلك الموارد وطاقاتها الإنتاجية وتقدير تكاليف استصلاحها واستزراعها وتصنيفها في خرائط بمقاييس مناسبة.

وقد شهد إنتاج محاصيل الحبوب ارتفاعاً عام ٢٠١٢م بالمقارنة مع العام السابق ٢٠١١م إذ سجل إنتاج القمح ارتفاعاً بنسبة ٤,٣٪ نظراً لزيادة مستويات الغلة بنسبة ٣,٨٪. وقد تحققت تلك الزيادة في عدد من الدول العربية المنتجة للقمح مثل سوريا والمغرب. وبالمقابل انخفض إنتاج الشعير بنسبة ٢,٣٪ نظراً لتراجع مستويات الهكتار من المحصول بنسبة ١,٧٪ نظراً للتوسع في زراعته في المناطق الهامشية محدودة الأمطار، وسجلت المحاصيل المطرية الأخرى تطورات متباينة. كما سجلت المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال عام ٢٠١٢م بالمقارنة مع عام ٢٠١١م، إذ سجلت مجموعة الخضر زيادة في إنتاجها بنسبة ٢,٤٪ نظرا لزيادة المساحة المحصولية بنسبة ٦,٤٪. ويبدين ذلك أن الإنتاج الزراعي العربي لا يزال عاجزاً عن تحقيق الأهداف الأساسية التي تركز على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية في الدول العربية، وتتمثل أهم العوامل المؤثرة في استقرار الإنتاج الزراعي وتطوره في ضعف استخدام مستلزمات الإنتاج الحديث لتكثيف الإنتاج، وضآلة رقعة الأراضي الزراعية المستغلة،

وانخفاض كفاءة أساليب وطرق الري الحديثة، واتساع الزراعة المطرية التي تتصف بتذبذب إنتاجها، وتفتت وتبعثر الملكية الزراعية مما يحد من استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وكذلك ضعف الخدمات الاجتماعية الأساسية في الريف، وضعف الاستثمارات الموجهة لبرامج التطوير التكنولوجي الزراعي.

ثالثا: أهم مؤشرات التجارة البينية الزراعية العربية

تتسم التجارة البينية العربية بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين(طايع، ٢٠١٥)، ففي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) تركزت الصادرات الأردنية في العراق بحوالي ٣٠٪، وتتركز صادرات تونس إلى ليبيا والجزائر بحوالي ٤٠٪، ٣٠٪ على الترتيب، وتتركز صادرات السودان إلى الإمارات بحوالي ٨٠٪، وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعا في اتجاهات صادراتها البينية فتتوزع الأسواق التصديرية لكل من الأمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر على خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وتوضح بيانات الجدولين رقم (١) ورقم (٢) تطور التجارة الخارجية العربية الكلية والزراعية والبينية الكلية والبينية الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢). ويتضح منهما ما يلي:

- بالنسبة للصادرات العربية الإجمالية فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى عام ١٩٩٥ بحوالي ١٣١,٤٤ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى في نهاية الفترة عام ٢٠١٢م بحوالي ٨٢٠,٤٣ مليار دولار، حيث انعكست التطورات الإيجابية في سوق النفط العالمية وتحسن أداء معظم اقتصاديات الدول العربية متمثلا في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسيين. وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام أن قيمة إجمالي الصادرات العربية قد زادت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١١) بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي ٤٧,٥٤ مليار دولار تمثل حوالي ١١,٦٪ من متوسط قيمتها خلال نفس الفترة الذي بلغ حوالي ٤٠٩,٣٥ مليار دولار.

- بالنسبة للصادرات الزراعية الكلية فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى عام ٢٠٠٣م بحوالي ٤,٦٦ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى في

نهاية الفترة عام ٢٠١٢م بحوالي ٢٥,٦٦ مليار دولار، وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام أن قيمة إجمالي الصادرات العربية الزراعية قد زادت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي ١,٠٤٧ مليار دولار تمثل حوالي ٩,٤٪ من متوسط قيمتها خلال نفس الفترة الذي بلغ حوالي ١١,٠٩ مليار دولار.

- بالنسبة للصادرات الزراعية البينية فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى عام ١٩٩٦م بحوالي ٠,٩٦ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى في نهاية الفترة عام ٢٠١٢م بحوالي ٥,٥٧ مليار دولار، وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام أن قيمة إجمالي الصادرات العربية الزراعية قد زادت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي ٠,٢٤٨ مليار دولار تمثل حوالي ٩,٨٪ من متوسط قيمتها خلال نفس الفترة.

- بالنسبة للواردات العربية الكلية فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى في بداية الفترة عام ١٩٩٥م بحوالي ١٢٢,٤٥ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى في نهاية الفترة عام ٢٠١٢م بحوالي ٧٢٢,٢١ مليار دولار، وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام أن قيمة إجمالي الواردات العربية الكلية قد زادت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي ٣٦,٤٦ مليار دولار تمثل حوالي ١١,٩٪ من متوسط قيمتها خلال نفس الفترة والذي بلغ حوالي ٣٠٧,٠٦ مليار دولار.

- بالنسبة للواردات العربية الزراعية الكلية فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى عام ٢٠٠٠م بحوالي ٢٠,٠١ مليار دولار، بينما بلغت حدها الأقصى في نهاية الفترة عام ٢٠١٢م بحوالي ٧٧,٦ مليار دولار، وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام أن قيمة إجمالي الواردات العربية الزراعية قد زادت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي ٣,٤١ مليار دولار تمثل حوالي ٨,٧٪ من متوسط قيمتها خلال نفس الفترة والذي بلغ حوالي ٣٩,١١ مليار دولار.

- بالنسبة للواردات العربية الزراعية البينية فقد بلغت قيمتها حدها الأدنى في بداية الفترة عام ١٩٩٥م بحوالي ١,٠٥مليار دولار،

بينما بلغت حدها الأقصى في نهاية الفترة عام ٢٠١٢م بحوالي ١٥,٩٢مليار دولار، وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام أن قيمة إجمالي الواردات العربية الزراعية البينية قد زادت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي ٠,٨٣٢ مليار دولار تمثل حوالي ١٦,٧٪ من متوسط قيمتها خلال نفس الفترة والذي بلغ حوالي ٤,٩٩ مليار دولار.

جدول رقم (١). تطور التجارة العربية الكلية والزراعية والتجارة الزراعية البينية خلال الفترة (١٩٩٥– ٢٠١٢) (مليار دولار).

السنوات	قيمة الصادرات العربية			قيمة الواردات العربية		
	التجارة الكلية	التجارة الزراعية	التجارة الزراعية البينية	التجارة الكلية	التجارة الزراعية	التجارة الزراعية البينية
١٩٩٥	١٣١,٤٤	٥,٢٢	١,١٢	١٢٢,٤٥	٢١,٩٠	١,٠٥
١٩٩٦	١٤٧,٨٩	٥,٧٦	٠,٩٦	١٣٥,٧٣	٢٤,٦١	١,٣٨
١٩٩٧	١٦٧,٤٤	٦,١٢	١,٣٧	١٤١,٧٧	٢٥,٦١	١,٤٩
١٩٩٨	١٧٥,٥١	٦,٢٣	١,٣٨	١٤٥,٦١	٢٥,٧٢	٢,١٠
١٩٩٩	١٧٤,٥١	٧,٦١	١,٦٤	١٥٦,٢١	٢٠,٦٣	٢,١٥
٢٠٠٠	١٨٦,٧١	٧,٩٠	١,٩٦	١٦٦,٦٣	٢٠,٠١	١,٨٣
٢٠٠١	٢٤٣,٥٨	٦,٧٧	١,٣٨	١٥٢,٣١	٢٩,٢٨	٢,٠٢
٢٠٠٢	٢٢١,٩٧	٦,٨٢	١,٦١	١٥٥,٦٧	٢٦,٠٢	١,٦٧
٢٠٠٣	٢٤١,٢٧	٤,٦٦	٢,٠٢	١٧٦,٦٨	٢٨,٤٥	١,٨٣
٢٠٠٤	٤٠٨,٦١	١١,١٢	٢,٦٩	٢٦١,٠٤	٣٦,٩١	١,٧٤
٢٠٠٥	٥٥٩,٩٨	١٠,٢٠	١,٩٩	٣١٧,٢٠	٣٩,٢٤	٢,٦٧
٢٠٠٦	٦٧٠,٧١	١٢,٠٩	٣,٩٥	٣٧٥,٣٢	٣٩,٧٢	٤,٥٧
٢٠٠٧	٧٧٧,٦٠	١٥,١٣	٤,٨٢	٤٩٥,٢٩	٥٢,٥٤	٦,٨٣
٢٠٠٨	٧٧٢,٣٦	١١,٤٢	١,٧٣	٥٧٦,٠٥	٦٥,٢٨	١١,٧٥
٢٠٠٩	٥٥٤,٩٢	١٨,٧٧	٤,٢٢	٥٢٩,٥٧	٦٢,٠٣	١٤,٣٩
٢٠١٠	٦٢٩,٤٤	١٩,٩٧	٤,٤٣	٥٥٩,٨٩	٦٥,٦٥	١٢,٨٨
٢٠١١	٧٠٣,٩٥	٢١,١٧	٤,٦٤	٥٩٠,٢٢	٦٩,٢٦	١١,٣٧
٢٠١٢	٨٢٠,٤٣	٢٥,٦٦	٥,٥٧	٧٢٢,٢١	٧٧,٦٠	١٥,٩٢
المتوسط	٤٠٩,٣٥	١١,٠٩	٢,٥٣	٣٠٧,٠٦	٣٩,١١	٤,٩٩

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (٢). الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة التجارة العربية الكلية والزراعية والتجارة الزراعية البينية خلال الفترة (١٩٩٥– ٢٠١٢) (مليار دولار).

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	ر–٢	ف	معدل التغير السنوي %
الصادرات العربية الكلية	ص^هـ = –١٨,٥٤+٤٧,٥٤س هـ (٩,٠٨٧)*	٠,٨٣٦	٨٢,٥٨	١١,٦
الصادرات العربية الزراعية	ص^هـ = ١,٣٢+١,٠٤٧س هـ (٦,٦٠٣)*	٠,٧٢٧	٤٣,٦٠	٩,٤
الصادرات العربية الزراعية البينية	ص^هـ = ٠,٣٠٠+٠,٢٤٨س هـ (٦,٠٣٦)*	٠,٦٨٩	٣٦,٤٤	٩,٨
الواردات العربية الكلية	ص^هـ = –٢١,٠٩+٣٦,٤٦س هـ (٩,١٣٦)*	٠,٨٣٨	٨٣,٤٧	١١,٩
الواردات العربية الزراعية	ص^هـ = ٨,٤٠+٣,٤١س هـ (٨,٤٧٢)*	٠,٨١٦	٧١,٧٧	٨,٧
الواردات العربية الزراعية البينية	ص^هـ = –٢,٥٣+٠,٨٣٢س هـ (٥,٩٥٩)*	٠,٦٨٣	٣٥,٥١	١٦,٧

* معنوي عند مستوى المعنوية ٠,٠١ (القيم بين الأقواس تمثل قيم t المحسوبة)

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١).

من ناحية أخرى وبالاعتماد على البيانات الواردة في دراسة (Elawady and Abdulkheir, 2015)، تم دراسة المؤشرات الأولية لتقييم أداء التجارة الخارجية والتجارة البينية العربية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) وهي:

- نسبة تغطية الصادرات للواردات: وهي مؤشر يوضح اتجاه تدفق التجارة الخارجية من حيث القدرة على تحقيق الفائض أو العجز في الميزان التجاري.
- الميل المتوسط للتصدير: نسبة الصادرات الإجمالية أو الزراعية أو البينية إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي.

- الميل المتوسط للاستيراد: نسبة الواردات الإجمالية أو الزراعية أو البينية إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي.
- درجة الانفتاح الاقتصادي: مقياس يعبر عن درجة التعامل مع العالم الخارجي ويحسب من نسبة مجموع كل من الصادرات والواردات الإجمالية أو الزراعية أو البينية إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي.

وبالنسبة للتجارة العربية الإجمالية فتوضح بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية وجود فائض مستمر في الميزان التجاري العربي بلغ متوسطه حوالي ١٠٢,٢٩ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٢) حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ١٣٣٪ كمتوسط لنفس الفترة، وقد بلغت هذه النسبة حدها الأدنى عام ١٩٩٥م بحوالي ١٠٧٪، بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠٠٦م بحوالي ١٧٩٪.

ويختلف الوضع تماما بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية العربية حيث يتضح وجود عجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي العربي بلغ متوسطه حوالي ٢٨,٠٢ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٢) حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ٢٣,٨٪ فقط كمتوسط لنفس الفترة، وقد بلغت هذه النسبة حدها الأدنى عام ٢٠٠٣م بحوالي ١٦,٤٪، بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠٠٠م بحوالي ٣٩,٥٪.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الزراعية العربية فيوجد عجز في الميزان التجاري الزراعي العربي البيني بلغ متوسطه حوالي ٢,٤٦ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٢) حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ٥١٪ كمتوسط لنفس الفترة، وإن تحقق فائض في بعض السنوات خلال نفس الفترة، وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حدها الأدنى عام ٢٠٠٨م بحوالي ١٥٪، بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠٠٢م بحوالي ٩٦٪.

من ناحية أخرى ارتفاع الميل المتوسط للتصدير عنه بالنسبة للميل المتوسط للاستيراد وذلك لمتوسط إجمالي التجارة الخارجية العربية

بالنسبة لتصدير واستيراد جميع السلع بكافة أنواعها حيث بلغ الميل المتوسط للتصدير حوالي ٠,٣٦٤ أي مثلت الصادرات حوالي ٣٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، بينما بلغ الميل المتوسط للاستيراد حوالي ٠,٢٧٣ أي مثلت الواردات حوالي ٢٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي كمتوسط لنفس الفترة، وبالتالي بلغت درجة الانفتاح الاقتصادي التي تعبر عن نسبة مجموع كل من الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٦٣٧، حيث مثلت التجارة الخارجية الكلية حوالي ٦٣,٧٪ من قيمة الناتج المحلى الإجمالي كمتوسط للفترة (١٩٩٥- ٢٠١٢)، ويرجع ذلك كما سبق أن أوضح البحث إلى التطورات الإيجابية في سوق النفط العالمية وتحسن أداء معظم اقتصاديات الدول العربية متمثلا في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسيين.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية العربية فتوضح بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية اختلاف الوضع حيث ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد عنه بالنسبة للميل المتوسط للتصدير وذلك لمتوسط إجمالي التجارة الخارجية الزراعية العربية أي بالنسبة لتصدير واستيراد السلع الزراعية فقط حيث بلغ الميل المتوسط للتصدير حوالي ٠,٠١ أي مثلت الصادرات حوالي ١٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، بينما بلغ الميل المتوسط للاستيراد حوالي ٠,٠٣ أي مثلت الواردات حوالي ٣٪ فقط من قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط لنفس الفترة، وبالتالي بلغت درجة الانفتاح الاقتصادي في القطاع الزراعي التي تعبر عن نسبة مجموع كل من الصادرات والواردات الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٠٤، حيث مثلت التجارة الخارجية الزراعية العربية حوالي ٤٪ فقط من قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، ومن هنا تتضح ضآلة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية في البنيان الاقتصادي للوطن العربي.

رابعا: القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في بعض الأسواق العربية

أصبح موضوع تطوير القدرة التنافسية يحظى باهتمام واسع النطاق خلال السنوات الأخيرة على المستوى العالمي، حتى أصبح في الوقت الراهن يحتل صدارة قائمة اهتمامات وأولويات مختلف دول العالم خاصة الدول العربية منها (سعيد، ٢٠١١). ويعزى ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، والمتمثلة في ظاهرة العولمة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح، وتحرير الأسواق، والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتنبع أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، وتشجيع الإبداع والابتكار، بما يؤدى إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية، والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج، ورفع مستوى الأداء، وتحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار. هذا بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تساعد في القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية، ألا وهى عقبة ضيق السوق المحلى، والتي تحول دون الاستفادة من مزايا الحجم الكبير، وعليه فإن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة. وضمن هذا الإطار تعرف التنافسية بأنها قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق الأسواق الدولية(شغراب، ٢٠١٢)، وفى الوقت نفسه تزيد الدخل الحقيقي للأفراد، وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة، وعليه فإن التحدي الحقيقي أمام الصادرات الزراعية العربية يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرار في بيئة دولية تتعايش فيها نزعات جديدة في ممارسة الأعمال تتمثل في عولمة الأسواق، وتتماثل خيارات المستهلكين، مما ينعكس في تزايد وتعقد السلع والخدمات، وكذلك البرامج والاستراتيجيات التسويقية اللازمة لتسويقها، الأمر الذي يضع تحديات هائلة في مواجهة مؤسسات التصدير الزراعي تتمثل في ضرورة إعادة تنظيم هياكلها الإنتاجية والتسويقية، بغرض الوصول إلى الأسواق الدولية التي تخضع للمنافسة من قبل الدول الأخرى.

يتناول البحث فيما يلي تقدير نماذج السوق لأهم الصادرات الزراعية المصرية في أهم أسواقها العربية، حيث تم تقدير نموذج السوق لصادرات الأرز إلى السوق الليبي وصادرت البطاطس إلى السوق اللبناني، وصادرات البصل إلى السوق السعودي وذلك كنماذج توضح متطلبات تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية العربية وذلك باعتبار أن مصر من أهم الدول العربية المصدرة للسلع الزراعية كما أن الأسواق الليبية واللبنانية والسعودية من أهم الأسواق المستوردة للسلع الزراعية خاصة الغذائية منها.

١- تقدير نموذج السوق لصادرات الأرز إلى السوق الليبي

توضح بيانات الجدول رقم (٣) الأوضاع التنافسية السعرية للأرز في السوق الليبي، وأثر التغير في الإنفاق الليبي على الواردات من الأرز، وذلك من خلال تقدير معلمات نموذج السوق للأرز في السوق الليبي، وأثر التغير في الإنفاق الليبي على وارداته من الأرز بنسبة ١٠٪ على كميات صادرات كل دولة من الدول المتنافسة في السوق الليبي للأرز خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) حيث أوضحت نتائج التحليل أن:

- العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من الأرز إلى السوق الليبي وسعره التصديري هي علاقة عكسية، ويدل المعامل المقدر (-٠,٥١)، على إمكانية زيادة كمية صادراته بنسبة ٥,١٪ إذا ما تم تخفيض سعره التصديري إلى السوق الليبي بنسبة ١٠٪.
- العلاقة بين السعر التصديري للأرز التايلندي وكمية الصادرات المصرية من الأرز إلى السوق الليبي علاقة طردية، حيث يدل المعامل المقدر (-٠,٨٧) على أنه في حالة تخفيض السعر التصديري للأرز التايلندي بنسبة ١٠٪ فإن كمية الصادرات المصرية من الأرز ستنخفض بنسبة ٨,٧٪.

- العلاقة بين السعر التصديري للأرز الإيطالي والصادرات المصرية من الأرز علاقة طردية، حيث يدل المعامل المقدر (٠,٣١) على أن تخفيض سعر الإيطالي بنسبة ١٠٪ يؤدى إلى انخفاض كمية الصادرات المصرية من الأرز بنسبة ٣,١٪.

جدول رقم (٣). النموذج السوقي لصادرات الأرز المصري إلى السوق الليبي خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٢)

الكميات المصدرة من الأرز إلى السوق الليبي	ثابت المعادلات a_i	معاملات الأسعار التصديرية للأرز إلى السوق الليبي			% للتغير في كمية صادرات الدولة نتيجة تغير الإنفاق الليبي على الأرز بنسبة ١٠٪
		مصر Y_{i1}	تايلاند Y_{i2}	إيطاليا Y_{i3}	
مصر W_{i1}	٧١,١	٠,٥١ –	٠,٨٧	٠,٣١	٣,٨٧–
		(٠,٣٧–)	(٠,٢٨)	(٠,٨٥)	(١,٥٩)
تايلاند W_{i2}	٣٦,٤	١,٨٧	٣,٥٦–	٢,٩٢	٠,٥٤
		(٥,٣٥)*	(٣,١١)*	(٣,٠٦)*	(٠,٦٨)
إيطاليا W_{i3}	٥٥,٢	١,٠٧	٢,٠٢–	٠,٥٤–	٠,١٩–
		(٢,٠٢)*	(٩٧–)	(٠,٦٣–)	(٦,١٦)*
معامل التحديد (R_2)	٠,٨٩				

* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فأقل

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات EUROSTAT وموقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت

من ناحية أخرى توضح بيانات الجدول رقم (٤) المرونات السعرية والتقاطعية والإنفاقية للطلب الليبي على الأرز، ومنها يتبين أن:

- الطلب على كل من الأرز المصري والأرز الإيطالي في السوق الليبي غير مرن نسبيا، حيث بلغت قيمة معاملات المرونة السعرية للطلب على الأرز المصري (-٠,٥٣)، والأرز الإيطالي (-٠,٦١) ويوضح ذلك أن تخفيض السعر التصديري للأرز المصري

بنسبة ١٠٪ يؤدى إلى زيادة كمية صادراته بنسبة ٥,٣٪، وتخفيض سعر الأرز الإيطالي بنسبة ١٠٪ يؤدى إلى زيادة صادراته بنسبة ٦,١٪. بينما يزيد الطلب على الأرز التايلندي بنسبة ٢٤,٦٪ إذا انخفضت أسعاره بنسبة ١٠٪.

- العلاقة بين السعر التصديري للأرز التايلندي وكمية صادرات الأرز المصري هي علاقة تكاملية (معامل المرونة ١,٣٢)، بينما العلاقة بين السعر التصديري للأرز الإيطالي وكمية صادرات الأرز التايلندي هي علاقة تنافسية (معامل المرونة -١,٧٢).

- في حالة زيادة مقدار الجزء من الدخل الليبي المخصص للإنفاق على واردات الأرز فإن ذلك قد يؤدى إلى زيادة الواردات من الأرز التايلندي وليس بالضرورة زيادة الواردات من الأرز المصري أو الإيطالي.

جدول رقم (٤). المرونات السعرية والتقاطعية والإنفاقية للطلب على الأرز في السوق الليبي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الدول المصدرة للأرز إلى السوق الليبي W_i	المرونات السعرية والتقاطعية			المرونة الإنفاقية $e\ B_i$
	مصر e_{i1}	تايلاند e_{i2}	إيطاليا e_{i3}	
مصر W_{i1}	-٠,٥٣	-٠,٩٣	٠,٢٣	٠,٢٤
تايلاند W_{i2}	١,٣٢	-٢,٤٦	١,٣٥	٠,٦١
إيطاليا W_{i3}	١,٠١	-١,٧٢	-٠,٦١	٠,٣٣

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات EUROSTAT وموقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

٢- تقدير نموذج السوق لصادرات البطاطس إلى السوق اللبناني

توضح بيانات الجدول رقم (٥) الأوضاع التنافسية السعرية للبطاطس في السوق اللبناني، وأثر التغير في الإنفاق اللبناني على الواردات من البطاطس، وذلك من خلال تقدير معلمات نموذج السوق للبطاطس في السوق اللبناني، وأثر التغير في الإنفاق اللبناني على

وارداته من البطاطس بنسبة ١٠٪ على كميات صادرات كل دولة من الدول المتنافسة في السوق اللبناني للبطاطس خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) حيث أوضحت نتائج التحليل ما يلي:

- يؤدى انخفاض السعر التصديري لكل من البطاطس المصرية والبطاطس الهولندية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة كمية صادرات البطاطس المصرية بنسبتي ٦٥,٦٪، ٥٣,٤٪ على الترتيب، بينما يؤدى انخفاض السعر التصديري للبطاطس الفرنسية والإيطالية بنسبة ١٠٪ إلى خفض كمية صادرات البطاطس المصرية إلى السوق اللبناني بنسبتي ٥٥,٢٪، ٨١,٥٪ على الترتيب.

- يؤدى تخفيض السعر التصديري للبطاطس المصرية والهولندية بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض كمية الصادرات كمية الصادرات الفرنسية من البطاطس إلى السوق اللبناني بنسبتي ٢٠,٤٪، ٤٥,٥٪ على الترتيب، بينما يؤدى تخفيض السعر التصديري للبطاطس الفرنسية والإيطالية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة كمية صادرات البطاطس الفرنسية إلى السوق اللبناني بنسبتي ١٩,٦٪، ٣٦,٥٪ على الترتيب.

- يؤدى تخفيض السعر التصديري لكل من البطاطس المصرية والبطاطس الفرنسية بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض كمية صادرات البطاطس الإيطالية إلى السوق اللبناني بنسبتي ٩,٧٪، ١,٤٪ على الترتيب، بينما يؤدى تخفيض السعر التصديري للبطاطس الإيطالية والبطاطس الهولندية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة كمية الصادرات الإيطالية بنسبتي ٤,٢٪، ١٩,٦٥٪ على الترتيب.

- يؤدى تخفيض السعر التصديري لكل من البطاطس المصرية والبطاطس الهولندية بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض كمية صادرات البطاطس الهولندية إلى السوق اللبناني بنسبتي ٤١٪، ٧٦٪ على الترتيب، بينما يؤدى تخفيض السعر التصديري لكل من البطاطس المصرية والبطاطس الهولندية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة كمية الصادرات الهولندية من البطاطس بنسبتي ٢٢,٢٪، ٨٣٪ على الترتيب.

جدول رقم (٥). النموذج السوقي لصادرات البطاطس المصري إلى السوق اللبناني خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٢)

الكميات المصدرة من البطاطس إلى السوق اللبناني	ثابت المعادلات a_i	معاملات الأسعار التصديرية للبطاطس إلى السوق اللبناني				% للتغير في كمية صادرات الدولة نتيجة تغير الإنفاق اللبناني على البطاطس بنسبة ١٠٪ B_i
		مصر Y_{i1}	فرنسا Y_{i2}	إيطاليا Y_{i3}	هولندا Y_{i4}	
مصر W_{i1}	١,٨٧-	٦,٥٦-	٥,٥٢	٨,١٥	٥,٣٤-	٠,٨١ -
		(٠,٤٤-)	(٢,٤)*	(٢,٧٢)*	(٢,١٨-)*	(٠,٦٦-)
فرنسا W_{i2}	١٣,٦	٢,٠٤	١,٩٦-	٣,٦٥-	٤,٥٥	٠,٢٤
		(١,٢٨)	(٢,٠٤-)*	(٣,١)*	(١,١٧)	(٠,٣١)
إيطاليا W_{i3}	٨,٥٤	٠,٩٧	٠,١٤	٠,٤٢-	١,٩٦-	٠,٢١
		(٠,٧٧)	(٠,١١)	(٠,٣١-)	(٢,٠٧)*	(٠,٥٤)
هولندا W_{i4}	١٦,٦	٢,٢٢-	٤,١	٧,٦	٨,٣-	١,٣٤
		(١,٩٧-)*	(٣,١١)*	(٢,٧٩)*	(٥,١٦-)*	(٢,١٨)*
معامل التحديد (R_2)	٠,٧٧٩					

* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فأقل.

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات EUROSTAT وموقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

من ناحية أخرى توضح بيانات الجدول رقم (٦) ما يلي:

- الطلب على البطاطس المصرية والفرنسية في السوق اللبناني هو طلب غير مرن حيث بلغت معاملات المرونة السعرية لكليهما - ٠,٣٣ و -٠,٤١ على الترتيب، ويعنى ذلك أن انخفاضا في السعر التصديري للبلدين بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة صادراتهما بنسبتي ٣,٣٪ و ٤,١٪ على الترتيب، بينما الطلب على البطاطس الإيطالية والبطاطس الهولندية هو طلب مرن، حيث بلغت قيمة معامل المرونة

السعرية لصادراتهما من البطاطس إلى السوق اللبناني -١,٧١، ١,٤٢ على الترتيب.

- توجد علاقة تنافسية بين السعر التصديري للبطاطس الفرنسية والهولندية وكمية صادرات البطاطس المصرية حيث يؤدى تخفيض سعريهما بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض كمية الصادرات المصرية بنسبتي ٤١,١٪، ٨٠,٢٪ على الترتيب. كما توجد علاقة تنافسية بين السعر التصديري للبطاطس المصرية وكمية الصادرات الفرنسية وكمية الصادرات الهولندية حيث يؤدى انخفاض السعر التصديري للبطاطس المصرية بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض صادراتهما بنسبتي ٢٦,٨٪، ١٤,٣٪ على الترتيب. بينما تعتبر العلاقة تكاملية مع صادرات البطاطس الإيطالية إلى السوق اللبناني.

جدول رقم (٦). المرونات السعرية والتقاطعية والإنفاقية للطلب على البطاطس في السوق اللبناني خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٢)

الدول المصدرة للبطاطس إلى السوق اللبناني W_i	المرونات السعرية والتقاطعية				المرونة الإنفاقية $e\ B_i$
	مصر Y_{i1}	فرنسا Y_{i2}	إيطاليا Y_{i3}	هولندا Y_{i4}	
مصر Wi1	-٠,٣٣	٤,١١	-٥,١٣	٨,٠٢	-١,١٤
فرنسا Wi2	٢,٦٨	-٠,٤١	٠,٥٥	٣,٠٩	٠,٢١
إيطاليا Wi3	-١,٤١	٣,٠٢	-١,٧١	٣,٢٨	٠,٢٣
هولندا Wi4	١,٤٣	٠,١٤	٣,٣١	١,٤٢	٠,٣١

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات EUROSTAT وموقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت

٣- تقدير نموذج السوق لصادرات البصل إلى السوق السعودي

توضح بيانات الجدول رقم (٧) الأوضاع التنافسية السعرية للبصل في السوق السعودي، وأثر التغير في الإنفاق السعودي على الواردات من البصل، وذلك من خلال تقدير معلمات نموذج السوق للبصل في السوق السعودي، وأثر التغير في الإنفاق السعودي على وارداته من البصل بنسبة ١٠٪ على كميات صادرات كل دولة من الدول المتنافسة في السوق السعودي للبصل حيث أوضحت نتائج التحليل أن:

- هناك علاقة عكسية بين السعر التصديري للبصل المصري إلى السوق السعودي وكمية صادراته حيث يؤدي انخفاض السعر التصديري للبصل المصري بنسبة ١٠٪ إلى زيادة كمية صادراته بنسبة ٣,٩٪.
- هناك علاقة عكسية بين السعر التصديري للبصل التركي وكمية الصادرات من البصل المصري إلى السوق السعودي حيث يؤدي انخفاض السعر التصديري للبصل التركي بنسبة ١٠٪ إلى زيادة كمية الصادرات المصرية بنسبة ١,٤٪.
- هناك علاقة طردية بين السعر التصديري للبصل الهندي وكمية الصادرات من البصل المصري إلى السوق السعودي، حيث يؤدي تخفيض سعر البصل الهندي بنسبة ١٠٪ إلى نقص الصادرات المصرية بنسبة ١,١٪.

جدول رقم (٧). النموذج السوقي لصادرات البصل المصري إلى السوق السعودي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الكميات المصدرة من البصل إلى السوق السعودي	ثابت المعادلات a_i	معاملات الأسعار التصديرية للبصل إلى السوق السعودي			% التغير في كمية صادرات الدولة نتيجة تغير الإنفاق السعودي على البصل بنسبة ٪١٠
		مصر Y_{i1}	تركيا Y_{i2}	الهند Y_{i3}	
مصر W_{i1}	١,٦٦	-٠,٣٩	-٠,١٤	٠,١١	-٠,٩٩١
		(-٠,٨٩)	(-١,٠١)	(٠,٥٣)	(-٢,٥٤)*
تركيا W_{i2}	٠,٤٤٥	٠,١١	-١,١٢	٠,٥٥	١,١٥
		(١,٠٣)	(-٢,١٣)*	(١,٩٧)*	(٢,٨٦)*
الهند W_{i3}	١,٣٣	٠,٧٩	-٠,٤٦	-١,٠٢	-٠,٥٤
		(٠,٥٢)	(-١,٣٤)	(-٤,٥٣)*	(-٢,٥١)*
معامل التحديد (R_2)	٠,٨٧٢				

* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فأقل.

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات EUROSTAT وموقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت

جدول رقم (٨): المرونات السعرية والتقاطعية والإنفاقية للطلب على البصل في السوق السعودي خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٢)

الكميات المصدرة من البصل إلى السوق السعودي	المرونات السعرية والتقاطعية			المرونة الإنفاقية $e\ B_i$
	مصر Y_{i1}	تركيا Y_{i2}	الهند Y_{i3}	
مصر W_{i1}	-٠,٤٧٢	٠,٤٩٥	٠,٥٧٣	٠,٧٦٥
تركيا W_{i2}	٠,١٤	-١,٣٨	٠,٣٩٩	١,٥٤
الهند W_{i3}	٠,٤٤٥	-٠,٦٦٢	-١,٣٣	١,٥١

* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فأقل.

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات EUROSTAT وموقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت

من ناحية أخرى توضح بيانات الجدول رقم (٨) أن:

- الطلب على البصل المصري في السوق السعودي هو طلب غير مرن، حيث أن تخفيض السعر التصديري للبصل المصري بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة الواردات السعودية منها بنسبة ٤,٧٢٪ فقط، بينما الطلب على كل من البصل التركي والبصل الهندي هو طلب مرن، حيث تؤدي زيادة أسعارهما التصديرية بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الواردات السعودية منهما بنسبتي ١٣,٨٪، ١٣,٣٪ على الترتيب.
- هناك علاقة تنافسية بين السعر التصديري للبصل التركي وكمية الصادرات المصرية منه إلى السوق السعودي، حيث يؤدي انخفاض السعر التصديري للبصل التركي بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض كمية الصادرات المصرية بنسبة ٤,٩٥٪.
- هناك علاقة تنافسية بين السعر التصديري للبصل الهندي وكمية الصادرات المصرية من البصل إلى السوق السعودي، حيث يؤدى تخفيض السعر التصديري للبصل المصري بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض كمية الصادرات المصرية بنسبة ٥,٧٣٪.
- يؤدى تخفيض السعر التصديري للبصل المصري إلى السوق السعودي بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض كمية الصادرات التركية بنسبة ١,٤٪، والهندية بنسبة ٤,٤٥٪.
- زيادة الإنفاق السعودي على الواردات من البصل يؤدي إلى زيادة وارداتها من كل من البصل المصري والتركي والهندي بنسبة ٧,٦٥٪، ١٥,٤٪، ١٤,١٪ على الترتيب.

خامسا: الملخص والتوصيات

تأثر أداء الاقتصادات العربية منذ عام ٢٠١١ لعدد من العوامل الرئيسية، من أهمها الأحداث المصاحبة للتحولات السياسية التاريخية التي شهدها عدد من الدول، وهي تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن. وامتدت تداعيات هذه الأحداث لتطال معظم الاقتصادات العربية الأخرى. ولقد أدت هذه التطورات إلى تراجع غير مسبوق في الإنتاج والصادرات

وتدفق السياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع تحويلات العاملين بالخارج، الأمر الذي أدى بدوره إلى انكماش اقتصادات معظم الدول التي شهدت هذه الأحداث بمعدلات ملحوظة خلال عام ٢٠١١، وإن اختلف الأداء من دولة إلى أخرى.

وقد استهدف البحث بصفة رئيسية التعرف على الوضع الراهن للتجارة البينية الزراعية في الوطن العربي والعوامل المؤثرة في إمكانيات تنميتها وفقا لاتفاقية التجارة العالمية وذلك من خلال دراسة بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي المتعلقة بالإنتاج الزراعي وأهم مؤشرات التجارة البينية الزراعية العربية، ثم دراسة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية إلى أهم الأسواق العربية كمؤشر لإمكانيات تطوير التجارة البينية الزراعية العربية.

وقد أوضحت نتائج البحث أن الإنتاج الزراعي العربي لا يزال عاجزاً عن تحقيق الأهداف الأساسية التي تركز على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية في الدول العربية، وتعتبر الزراعة المعتمدة على الأمطار هي الأكثر انتشاراً في الدول العربية، إذ تشكل حوالي ٥٦٪ من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل ١٨,٦٥ % للأراضي الزراعية المروية و ٢٧,٣٪ للأراضي المتروكة دون استغلال.

وتتسم التجارة البينية العربية بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية أما في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين، وقد انعكست التطورات الإيجابية في سوق النفط العالمية وتحسن أداء معظم اقتصاديات الدول العربية متمثلا في زيادة التجارة الإجمالية العربية مع شركائها التجاريين الرئيسيين.

كذلك أوضحت نتائج البحث أنه بالنسبة للتجارة العربية الإجمالية فقد اتسمت بوجود فائض مستمر في الميزان التجاري العربي بلغ متوسطه حوالي ١٠٢,٢٩ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ١٣٣٪ كمتوسط لنفس الفترة، ويختلف الوضع تماما بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية العربية حيث اتضح وجود عجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي العربي بلغ متوسطه حوالي ٢٨,٠٢ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٢)

حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ٢٣,٨٪ فقط كمتوسط لنفس الفترة، أما بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الزراعية العربية فقد اتضح وجود عجز في الميزان التجاري الزراعي العربي البيني بلغ متوسطه حوالي ٢,٤٦مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ٥١٪ كمتوسط لنفس الفترة، وإن تحقق فائض في بعض السنوات خلال نفس الفترة، كما أوضحت النتائج ارتفاع الميل المتوسط للتصدير عنه بالنسبة للميل المتوسط للاستيراد وذلك لمتوسط إجمالي التجارة الخارجية العربية بالنسبة لتصدير واستيراد جميع السلع بكافة أنواعها حيث بلغ الميل المتوسط للتصدير حوالي ٠,٣٦٤ أي مثلت الصادرات حوالي ٣٦,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، بينما بلغ الميل المتوسط للاستيراد حوالي ٠,٢٧٣ أي مثلت الواردات حوالي ٢٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي كمتوسط لنفس الفترة، وبالتالي بلغت درجة الانفتاح الاقتصادي التي تعبر عن نسبة مجموع كل من الصادرات والواردات من الناتج المحلى الإجمالي ٠,٦٣٧، حيث مثلت التجارة الخارجية الكلية حوالي ٦٣,٧٪ من قيمة الناتج المحلى الإجمالي كمتوسط للفترة (١٩٩٥- ٢٠١٢).

وقد استخدم البحث نماذج الطلب الأمثل في دراسة إمكانيات تعزيز القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية باعتبار مصر من أهم الدول المصدرة للسلع الزراعية وذلك في بعض الأسواق العربية المستوردة للسلع الزراعية، حيث طبقت نماذج الطلب الأمثل على الأرز في السوق الليبي والبطاطس في السوق اللبناني والبصل في السوق السعودي حيث أوضحت تلك النماذج إمكانية زيادة القدرة التنافسية لتلك المحاصيل في الأسواق العربية إذا ما اتبعت سياسات سعرية تأخذ في الاعتبار الأسعار التنافسية للدول المتنافسة في تلك الأسواق وكذلك النسبة المخصصة من الدخل للإنفاق على هذه السلع في الدول العربية المستوردة بما يحقق زيادة كفاءة التجارة البينية الزراعية العربية على حساب الواردات من تلك السلع من الدول غير العربية.

وفى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصى البحث بما يلي:

- ضرورة إتباع سياسات سعرية تأخذ في الاعتبار الأسعار التنافسية للدول المتنافسة في أهم الأسواق العربية مثل السوق الليبي واللبناني والسعودي.
- ضرورة التخلي عن بعض الرسوم والضرائب في التجارة البينية العربية وإلغائها نهائيا بالنسبة للسلع الغذائية منها أو مستلزمات الإنتاج الزراعي، وعدم ربط التجارة البينية الزراعية بأي قيود أو إجراءات مالية.
- ضرورة إتباع سياسات تصديرية تعمل على زيادة النسبة المخصصة من الدخل للإنفاق على الواردات من السلع محل الدراسة في الدول العربية المستوردة بما يحقق زيادة كفاءة التجارة البينية الزراعية العربية على حساب الواردات من تلك السلع من الدول غير العربية.
- دراسة الأسواق الخارجية والعمل على زيادة النصيب السوقي للصادرات الزراعية من الدول العربية المنتجة للسلع محل الدراسة، وذلك لمعالجه العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي البيني.
- الإنتاج من أجل التصدير والعمل على زيادة القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية المصرية في أهم أسواقها العربية من حيث الجودة والسعر التنافسي.
- تبنى استراتيجية زراعية عربية تضع في أولوياتها زيادة الإنتاج الزراعي لتقليل العجز الغذائي العربي، والاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة والحفاظ عليه لتحقيق التنمية العربية المستدامة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الاسرج،حسين عبد المطلب،(٢٠١٠). منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع والطموحات، *مجله أفاق اقتصاديه،اتحاد غرف التجارة والصناعة: مركز البحوث والتوثيق*،٣١(١٧)،٦٥-١٢٨.

الأمانة العامة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الأسكوا"، (٢٠٠٧). ورشة عمل "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - التجربة الإقليمية نحو إزالة القيود والعوائق غير الجمركية أمام التجارة"، ١١-١٢ يوليو، القاهرة.

بوثلجة، عبد الناصر و بورحلة ميلود،(٢٠١١). التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأداء والمعوقات في الفترة (١٩٩٨-٢٠١٠)، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، الجزائر ,٣٢٦-٤٣٨.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

الجزار،جابر محمد،(٢٠٠٨). تحليل تطور التجارة العربية البينية وسبل مواجهه معوقاتها،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ١٦ (٢) , ١١٩-١٣٢.

سعيد، ا. ا.، (٢٠١١). أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا .مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية -سوريا، ٢٧(٤)، ٥٤٥-٦١٥.

الشايب،عبد الباقي موسى (٢٠٠٧). دراسة تحليلية للتجارة الدولية الزراعية العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كليه الزراعة، جامعة طنطا.

شغراب، كوثر مصطفي،(٢٠١٢). استراتيجية مقترحة للأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية في ظل تقلبات أسواق الغذاء العالمية، مجله أفاق اقتصاديه،اتحاد غرف التجارة والصناعة: مركز البحوث والتوثيق، ٣٣(١٢)، ٣٧- ٦٦.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

طايع، محمد سالمان، (٢٠١٥). الدول العربية والتحديات الاقتصادية، دوريه جيوبولتيكيا- مركز البناء الجزائري للدراسات الاستراتيجية، ٢(١)، ٣٨ - ٥٤.

فاضل، ايمن صالح، (٢٠١١). السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول. مجله جامعه الملك عبد العزيز- مركز النشر العلمي، ٢٤ (١)، ٣٣ - ٥٦.

الفرس،رياض (٢٠٠٩). التكامل الاقتصادي العربي - الواقع والطموح، قمه الكويت والطموح العربي، الطبعة الاولى،وكاله الانباء الكويتية (كونا).

المحالي،سهم أحمد (٢٠٠٨). التجارة الأردنية العربية وأثرها على الاقتصاد الأردني، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتمويل، كليه ادارة الاعمال، جامعة مؤته، الاردن.

محبوب،عبد الحفيظ عبد الرحيم،(٢٠٠٧).واقع ومستقبل التجارة العربية البينية،مجله الشر ق الأوسط –مركز بحوث الشرق الأوسط – جامعه عين شمس –مصر،٢١(١)،٤١١-٤٢٩.

مختار، الفاتح محمد عثمان (٢٠١٤). التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية، مجله اماراباك- الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ٥(١٢)، ١٠٣- ١١٦.

مخزومي،لطفي،(٢٠١٢). التجارة الزراعية العربية البينية ودورها في ترقية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهه تداعيات أزمة الغذاء العالمية، مجله رؤى اقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية- جامعه الوادي – الجزائر، ٢(١)،٨٢-١٠٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Boughanmi, Houcine and John, Waelti (2009). The determinates of GCC Intra – trade in agricultural products. Journal of Development and Economic Policy-Kuwait, 6(1), 1–16.

Deaton A.S., and Muellibauer J. (1980). An Almost Ideal Demand System. American Economic Review, 70(3), 312-326.

ElawadyS.I, Abdulkheir A.Y. (2015). An Economic Study of the Growth Determinants for the Egyptian Potatoes Exports to the Global Market. International Journal of Economics and Finance, 7(7), 89-97.

EUROSTAT Database, Accessed from: www.europa.eu.int/comm/trade.
Food and Agriculture Organization of the United Nations, Trade Year Book, Rome, Italy, Different Issues.
Quieti, Maria Gazia (2013) Agriculture Trade Liberalization: Discourses and Paradigm Shifes. Ph.D. Cardiff University. United Kingdom. Proquest dissertations Publishing U584174.

An analytical study of agricultural inter-Arab trade (Case study: some of the Egyptian agricultural exports)

Usama Ahmed Elbahnasawy[1], and Sally I. A. Elawady[2]
1 Department of Agriculture Economics, Faculty of Agriculture
Al-Azhar University, Egypt
2 Department of Economics and Finance, College of Business and Economics
Qassim University, Saudi Arabia

Abstract. The research aims to identify the current situation of the agricultural bilateral trade in the Arab world, and the factors influencing its development possibilities.This is done by studying the most important inter-Arab agricultural trade indicators and the competitiveness of the most important Egyptian agricultural exports in the most important Arab markets, as an indicator of the potential of inter-Arab trade and agricultural development. The research problem can be posed in terms of the following question, "How do we develop inter-Arab agricultural trade and increase the competitiveness of the most important Egyptian agricultural exports in the Arab markets?". To achieve the goals of the research, the researchers used the descriptive and applied analytical methodology for the variables studied, and estimated some price elasticity for exports such as own-price elasticity, price Cross elasticity , spending elasticity, as well as estimating the Almost Ideal Demand System (AIDS) for the commodities under study. The research indicates that the Arab agricultural production is still unable to achieve the fundamental objectives, which are focused on meeting the basic food needs in the Arab countries. Through the Almost Ideal Demand Systems for rice in the Libyan and Lebanese markets, potatoes and onions in the Saudi market, the research model showed the possibility of increasing the competitiveness of these crops in the Arab markets. The research recommends the adoption of price policies, that take into account the competitive prices set by the countries competing in those markets, as well as the income ratios earmarked for spending on these commodities in the importing Arab countries, in a way that increases the efficiency of inter-Arab agricultural trade, at the expense of the imports of those goods from non-Arab countries.

Keywords: Inter-Arab Agricultural Trade, Arab Agricultural Trade Balance Interface, Almost Ideal Demand System, Trade Efficiency.